



2026/1/11

نهاية اليقين وبزوغ النظام الدولي المضطرب في 2026

د. خالد هاشم

● مقال رأي

نهاية اليقين وبزوغ النظام الدولي المضطرب في 2026

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

د. خالد هاشم / جامعة الانبار/كلية العلوم السياسية

عن المركز

مركز البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقل، غير ربحي، مقره الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة- فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخص العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقل، وإيجاد حلول عملية جلية لقضايا معقدة تهتم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

لا يبدو عام 2026 مجرد منعطف عابر من منعطفات التاريخ، بل يمكن النظر إليه بوصفه مرحلة تتداخل فيها ملامح التحول نفسه، لا باعتباره سابقاً عليه ولا لاحقاً لأكتماله. فهو زمن تتقاطع فيه التحولات والأزمات البنيوية مع إعادة تشكيل موازين القوة، ويتراجع فيه قدر من اليقين لصالح قدر أكبر من السيولة، كما تتراجع القواعد الصلبة لتحل محلها معادلات مؤقتة وقوى متحركة. وتشير هذه المؤشرات إلى مسار تفكك تدريجي في بنية النظام الليبرالي الدولي، ليس عبر انهيار فجائي، بل من خلال تآكل بطيء تسهم فيه القوى الكبرى بإفراغه من بعض مضامينه، مع الإبقاء على شكله العام.

يدخل العالم عام 2026 وهو يقف في منطقة يشوبها الكثير من السيولة والرمادية بين نظام دولي يكاد يكون قد تآكل، وآخر لم يولد بعد. إنها لحظة تاريخية تتسم بعدم اليقين، حيث لم تعد القواعد التي حكمت العالم منذ نهاية الحرب الباردة وتفرد الولايات المتحدة بالسياسة الدولية هي الحاكمة، ولم نعد قادرين على تفسير السلوك الدولي أو ضبط الصراعات المتزايدة. ما يشهده العالم اليوم ليس مجرد أزمة عابرة في السياسة الدولية، بل هو تحوّل في بنية ذلك النظام ستمس جوهره، وأدوات قوته، ومفاهيمه السيادية، وحدود الدولة الوطنية، والمؤسسات الدولية، أي مرحلة تتسم بالاضطراب والتضارب.

مؤشرات عدم اليقين العالمي

المؤشر	الاتجاه حتى 2026	الدلالة
مؤشر عدم اليقين العالمي	مرتفع جداً	تراجع القدرة على التنبؤ
عدد الأزمات المتداخلة	متزايد	تحول بنيوي
طبيعة النظام الدولي	انتقالي	غياب نظام بديل مكتمل

أفول القطبية الأحادية واقتلال ميزان القوة لصالح التعددية الصدامية: من الهيمنة إلى التزامم (الولايات المتحدة لا تزال القوة الأولى، لكنها لم تعد القائد المنفرد)

مرحلة الهيمنة العالمية التي بلغتها الولايات المتحدة كانت في لحظة احتلال العراق عام 2003 «إذا لم تكن معي فانت ضدي»، حيث امتلكت الولايات المتحدة التفوق العسكري والاقتصادي والتكنولوجي. غير أن تلك اللحظة بدأت تتآكل تدريجياً. لقد وصلت الأحادية إلى مأزق بنيوي لم تعد فيه الولايات المتحدة قادرة على فرض إرادتها منفردة، لا بسبب ضعفها المطلق، بل بسبب بروز قوى أخرى صاعدة اقتربت من منافستها وتغيير ميزان القوة لصالحها. إنها الصين، التي لم تعد مجرد قوة اقتصادية صاعدة، بل تحولت إلى فاعل استراتيجي ينافس في التكنولوجيا والتجارة وحتى النفوذ السياسي، وتسعى إلى إعادة تعريف قواعد النظام الدولي بما يخدم مصالحها.

في المقابل، تلعب روسيا دوراً مختلفاً (دور القوة المعطلة للنظام الغربي أكثر من كونها بديلاً كاملاً)، حيث تعمل على تقويض النظام الغربي القائم أكثر من التفكير في بناء نظام دولي بديل، مستخدمة القوة العسكرية والاقتصادية. فضلاً عن ذلك، يبرز دور قوى إقليمية متوسطة (تركيا، إيران، الهند، البرازيل)، تمتلك طموحات جيوسياسية وقدرات كبيرة على المناورة، ما أدى إلى تآكل مركزية القوة العالمية.

هذا التحول لن يتيح لنا نظاماً متعدد الأقطاب مستقراً، بل سيدخلنا في عالم يمكن وصفه بالتعددية غير المنضبطة، أو التعددية المضطربة، لا التعددية المتوازنة، حيث تتداخل مراكز القوة المتعددة من دون وجود آليات فعّالة لإدارة ذلك الصراع العالمي والتنافس الدولي، مما خلق فراغاً في القيادة العالمية. وهذا ما يفسر تصاعد الأزمات وتكاثر بؤر التوتر.

ميزان القوة العالمي

العنصر	2003	2026
القيادة الدولية	أمريكية منفردة	موزعة ومتزاحمة
التفوق العسكري	كاسح	نسبي
القوى الصاعدة	محدودة	متعددة

حروب معاصرة غيرت طبيعة الصراع (حروب بلا نهايات واضحة)

مع مطلع عام 2026، لم تعد الحروب تشبه تلك التي عرفها العالم في القرن العشرين، فالحروب الشاملة المباشرة بين القوى الكبرى باتت مكلفة وباهظة الثمن في ظل الردع النووي والترابط الاقتصادي العالمي، لكن ذلك لم يمنع اندلاع صراعات ممتدة ذات طابع هجين. هذه الصراعات هي حروب تجمع بين العمل العسكري التقليدي، والحروب السيبرانية، والحروب الاقتصادية، والتلاعب بالمعلومات، واستخدام الوكلاء المحليين.

حرب أوكرانيا أعادت إلى الواجهة مفهوم الاستنزاف الطويل الأمد، وأظهرت محدودية الحسم العسكري في ظل الدعم والتدخل الخارجي المتبادل. في الشرق الأوسط، تتجسد حالة «اللا حرب واللا سلم»، حيث تتراكم الأزمات وتطفو دون حلول جذرية، وتتحوّل الصراعات إلى حالة مزمنة. وفي جنوب شرق آسيا، يمثل التوتر حول تايوان أحد أخطر بؤر الصدام المحتملة بين القوتين الكيرتين، نظراً لتداخل المصالح الجيوسياسية والاقتصادية والتكنولوجية.

هذه الحروب لن تنتهي باتفاقات سلام واضحة، بل تترك مناطق كاملة في حالة من السيولة الاستراتيجية وعدم اليقين، وهو ما سيفاقم حالة عدم الاستقرار العالمي. نحن أمام حروب طويلة الأمد، منخفضة الحسم، عالية التكلفة، تُستخدم فيها العقوبات بدل الجيوش، والإعلام بدل الدبابات، والتكنولوجيا بدل الاحتلال المباشر.

خصائص الحروب المعاصرة

حروب 2026	الحروب التقليدية	البعد
طويلة	قصيرة	مدة الصراع
هجينة	عسكرية مباشرة	الأدوات
إدارة أزمة	اتفاق سلام	النهاية

الاقتصاد العالمي بين التفكك وإعادة التشكل (مرحلة إعادة التموضع القسري)

يشهد الاقتصاد العالمي أيضاً تحولاً عميقاً مع تراجع نماذج العولمة الليبرالية. كشفت الأزمات المتلاحقة، من جائحة كورونا إلى الحروب والعقوبات، ضعف وهشاشة سلاسل الإمداد العالمية، وأُعيد الاهتمام بالأمن الاقتصادي. واختلف مفهوم الاقتصاد العالمي من كونه مجالاً محايداً للتبادل إلى كونه أداة من أدوات النفوذ والقوة.

مع عام 2026، يُرجَّح أن يتجه العالم نحو أنماط اقتصادية أكثر تكتلاً، حيث يُتوقع أن تسعى الدول إلى تقليص اعتمادها على الخصوم، وتعزيز بعض أشكال الإنتاج الوطني، وبناء شراكات إقليمية أوسع. ويبدو أن هذا التحول قد يترافق مع تصاعد نسبي في الحروب التجارية، وتوظيف متزايد للعقوبات بوصفها أداة سياسية، وهو ما قد يسهم في تعميق مظاهر الانقسام في الاقتصاد العالمي. وفي الوقت نفسه، من المحتمل أن تتسارع التحولات التكنولوجية، بما قد يؤدي إلى نشوء فجوات جديدة بين الدول القادرة على النفوذ والتكيف، وتلك التي قد تبقى أكثر ارتباطاً بالنماذج الاقتصادية التقليدية.

في عام 2026، لا يبدو أن تركيز العالم سيقصر على تحقيق معدلات النمو فحسب، بل يتجه، بدرجات متفاوتة، إلى إيلاء أهمية متزايدة للأمن الاقتصادي، والسياسة الصناعية، ومفاهيم الاكتفاء الاستراتيجي. ويمكن فهم عودة بعض النزعات الحمائية وتصاعد التنافس على مصادر الطاقة والمعادن النادرة في هذا السياق، بوصفها تعبيراً عن هذه التحولات في أولويات الدول.

تحولات الاقتصاد العالمي

المؤشر	قبل 2020	2026
العولمة	منفتحة	انتقائية
سلاسل الإمداد	عالمية	إقليمية
دور الاقتصاد	تبادلي	أداة نفوذ

أزمة المؤسسات الدولية وشرعية النظام العالمي (لم تعد حكماً بين الدول، تُعطل حين تمس مصالح الكبار، وتستدعى حين يراد إضعاف الصغار)

أحد أبرز ملامح المرحلة الراهنة هو تراجع وضعف فعالية المؤسسات الدولية التي أُنشئت بعد الحرب العالمية الثانية. تبدو الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمؤسسات المالية العالمية عاجزة عن التعامل مع الأزمات الكبرى، سواء بسبب الانقسامات بين القوى الكبرى نفسها، أو بسبب تسييس القانون الدولي، أو بسبب فقدان الثقة من قبل الدول بتلك المؤسسات.

هذا العجز لا يعني فقط ضعف المؤسسات، بل يعكس أزمة أعمق في مفهوم النظام الدولي القائم على القواعد. إذ باتت القواعد تُفسر وتُطبق بشكل انتقائي، مما أدى إلى اتجاه العالم نحو نظام أقل تقنياً، وأكثر اعتماداً على موازين القوة والتحالفات المؤقتة.

أزمة المؤسسات الدولية

المؤسسة	الدور النظري	الواقع العملي
مجلس الأمن	حفظ السلم	شلل سياسي
الأمم المتحدة	حل النزاعات	عجز
المؤسسات المالية	تنمية	تسييس

العالم العربي بين الهامش والفرصة

يشغل العالم العربي موقعاً مركزياً في هذه التحولات، بحكم موقعه الجغرافي وموارده الطبيعية وتشابك أزماته مع التوازنات الدولية. غير أن دوره لا يزال محدوداً نتيجة الانقسامات الداخلية، وغياب الرؤى الاستراتيجية المشتركة، واعتماده على القوى الخارجية في ضمان أمنه واستقراره.

مع كل ذلك، فإن التحولات الجارية تفتح أيضاً أبواباً لفرص، فالتغيير في خريطة الطاقة العالمية وتعدد مراكز القوة يمنح الدول العربية هامشاً من المناورة أوسع إذا ما أحسنت استغلاله. لكن ذلك يتطلب انتقالاً من منطق رد الفعل إلى منطق الفعل، وبناء استراتيجيات طويلة الأمد تقوم على التكامل الإقليمي، وتنويع الشراكات، وتعزيز استقلالية القرار.

على صعيد العراق، لا يمكن مقارنة موقع العراق في عام 2026 بمعزل عن التحولات الجارية في الإقليم والنظام الدولي، فالعراق يشكل عقدة جيوسياسية تتقاطع عندها مصالح القوى الإقليمية والدولية، من الطاقة إلى الأمن إلى الممرات الاستراتيجية. وفي نظام عالمي يتجه نحو السيولة وعدم الاستقرار، فإن بقاء العراق خارج معادلات الفعل الاستراتيجي لا يهدد أمنه القومي فحسب، بل ينعكس على توازن الإقليم بأكمله، ما يجعل استقراره وإعادة بناء دولته مصلحة إقليمية ودولية بقدر ما هي ضرورة وطنية داخلية.

وعليه، يمكن النظر إلى عام 2026 بوصفه إحدى المحطات المهمة في مسار السياسة العراقية، حيث تتقاطع مجموعة من التحديات والخيارات المرتبطة بالتحولات الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، قد تميل الدولة إلى تعزيز قدرتها على إدارة موقعها الاستراتيجي ضمن بيئة دولية متغيرة، أو قد تستمر في أنماط تفاعل تحدّ من مستوى فاعليتها ودورها داخل النظام الدولي، بما ينعكس على موقعها الإقليمي والدولي.

العالم العربي والعراق

البعد	التحدي	الفرصة
الموقع الجغرافي	صراعات	ممرات استراتيجية
الطاقة	تقلبات	نفوذ تفاوضي
العراق	ساحة تنافس	فاعل محتمل

نحو أي عالم يتجه عام 2026؟

لا تشير المعطيات الراهنة إلى أن العالم يتجه نحو حرب عالمية شاملة بالمعنى التقليدي، كما لا توهي في الوقت نفسه بإمكانية تحقق سلام دولي مستقر في المدى المنظور. ويبدو أن النظام الدولي يمر بمرحلة انتقالية ممتدة، تتسم بتصاعد الصراعات والتوترات، وتعدد الأزمات، وغياب الحلول السريعة والنهائية. غير أن توصيف هذه المرحلة لا ينطوي على مسار حتمي مغلق، إذ تبقى التحولات الجارية مفتوحة على احتمالات متعددة، وقد تطرأ متغيرات دولية أو إقليمية غير متوقعة تعيد ترتيب الحسابات وتعديل من اتجاهات هذه المسارات.



وفي هذا الإطار، يمكن القول إن هذه المرحلة مرشحة، بدرجات متفاوتة، للتأثير في ملامح النظام الدولي خلال العقود المقبلة، بما قد يفضي إلى بروز دول قادرة على التكيف مع التحولات والاستفادة منها، مقابل دول أخرى قد تواجه تحديات متزايدة تحدّ من أدوارها أو فاعليتها.

وعلى هذا الأساس، تبرز أهمية امتلاك الدول قدرة أعلى على قراءة التحولات وبناء قدر من المرونة الاستراتيجية، إلى جانب توظيف أدوات القوة الناعمة والصلبة بصورة متوازنة، باعتبارها عوامل مؤثرة في مستوى حضور الدول وفاعليتها داخل نظام دولي يتسم بقدر كبير من السيولة وعدم اليقين. كما أن الدول التي ستنجو خلال المراحل القادمة ليست الأقوى عسكرياً فقط، بل الأكثر قدرة على التكيف وبناء التحالفات وقراءة التحولات بذكاء.



لِدَوْلَةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُّشَارِكٍ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
